

الأثر الإنساني للانقسام الفلسطيني الداخلي

حقائق رئيسية

للكهرباء إلى قطاع غزة. وفي حزيران/يونيو، شرعت إسرائيل إلى تخفيض إمدادات الكهرباء إلى قطاع غزة بنسبة 33 بالمائة.

منذ حزيران/يونيو، تحصل الأسر ومقدمو الخدمات في قطاع غزة على الكهرباء من أربع إلى ست ساعات في اليوم.

يعمل ما يقرب من 250 مرفقاً حيوياً يقدم خدمات الرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي وجمع النفايات الصلبة بفضل وقود الطوارئ الذي تؤمنه الأمم المتحدة، وذلك بدءاً من تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

نفذ ما نسبته 45 بالمائة من الأدوية الأساسية من مستودع الأدوية المركزي في غزة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2017 بسبب تأخر وصول الشحنات من الضفة الغربية وفجوات التمويل المزمنة.

تعطلت أيضاً عمليات تحويلات المرضى للعلاج الطبي إلى خارج قطاع غزة منذ آذار/مارس 2017 بسبب الخلافات والاتهامات المتبادلة بين السلطتين.

يجري تصريف ما يزيد عن 108 مليون لتر من مياه الصرف الصحي غير المعالجة في البحر الأبيض المتوسط يومياً بسبب انقطاع الكهرباء ونقص كميات الوقود.

يعمل جهاز الدفاع المدني الفلسطيني في غزة، والذي يتولى المسؤولية عن عمليات الإنقاذ في حالات الطوارئ، بأقل من 45 بالمائة من قدراته الاعتيادية، بسبب النقص الحاد في أعداد الأفراد والمعدات، ويرجع جانب من الأسباب وراء ذلك إلى الاقتطاعات التي طرأت على موازنة السلطة الفلسطينية.

في أعقاب الأعمال القتالية المفتوحة التي نشبت بين حركتي فتح وحماس في حزيران/يونيو 2007، سيطرت حماس على قطاع غزة، وبدأ الانقسام بين السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وسلطات الأمر الواقع في غزة. وما يزال هذا الانقسام قائماً حتى وقتنا الحالي.

في تشرين الأول/أكتوبر 2017، توصل الطرفان إلى اتفاق مصالحة، سلمت حركة حماس بموجبها السيطرة على الجانب الفلسطيني من المعابر الثلاثة في قطاع غزة إلى حكومة الوفاق الوطني. ولم يجرِ العدول عن معظم التدابير التي اتخذتها السلطة الفلسطينية منذ آذار/مارس 2017، والتي أدت إلى تدهور الوضع الإنساني.

منذ العام 2014، ما يزال جميع الموظفين المدنيين الذين عينتهم سلطات حماس، والبالغ عددهم 22,000 موظف، يحصلون على نسبة تقل عن نصف رواتبهم التي توازي تلك التي تدفعها السلطة الفلسطينية، وبصورة غير منتظمة. أما الموظفون الآخرون في غزة، الذين يبلغ عددهم 62,000 موظف ويتقاضون رواتبهم من السلطة الفلسطينية مع أن معظمهم بقوا في منازلهم، فقد جرى حسم ما نسبته 50-30 بالمائة من رواتبهم منذ آذار/مارس 2017.

أدت التدابير التي اتخذتها السلطة الفلسطينية بشأن تمويل الوقود المورد إلى محطة غزة لتوليد الكهرباء وفرض الضرائب عليه، إلى إغلاق المحطة في نيسان/أبريل 2017. وقد استأنفت المحطة عملها بصورة جزئية في أواخر شهر حزيران/يونيو بعد شراء الوقود من مصر.

في أيار/مايو 2017، قررت السلطة الفلسطينية تقليص الدفعات التي تسدها لقاء ثمن الكهرباء التي تزودها إسرائيل، وهي المزود الأكبر

تنظيف المرافق الطبية وتعقيمها في سياق تعاملها مع نقص إمدادات الطاقة. كما أنّ صحة المرضى على المدى الطويل مهددة بسبب تأخر شحن الأدوية الأساسية والمستهلكات من وزارة الصحة في السلطة الفلسطينية، وبسبب تعطيل تحويلات المرضى للعلاج الطبي خارج غزة. وفضلاً عن ذلك، فقد أدت الأزمة المالية وغياب فرص التدريب بسبب القيود المفروضة على الوصول إلى نقص في عدد الموظفين المهرة، ولا سيما أطباء التخدير وممرضات العمليات الجراحية والفنيين.

أدى انقطاع الكهرباء ونقص الوقود اللازم لتشغيل محطات معالجة المياه ومياه الصرف الصحي إلى الحد من إمكانية الحصول على المياه وزيادة مخاطر الأمراض المنقولة بالمياه. فقد أسفر تشغيل مضخات المياه ومحطات تحلية المياه على نطاق محدود إلى تراجع مستوى استهلاك المياه ومعايير النظافة الصحية. كما أدى تقصير دورات معالجة مياه الصرف الصحي أو تعليقها إلى زيادة مستويات تلوث مياه البحر على طول ساحل غزة وجنوب إسرائيل. ويشكل تدفق مياه الصرف الصحي إلى الشوارع خطراً دائماً قد يتسبب في حدوث الفيضانات والتلوث والأمراض المنقولة بالمياه.

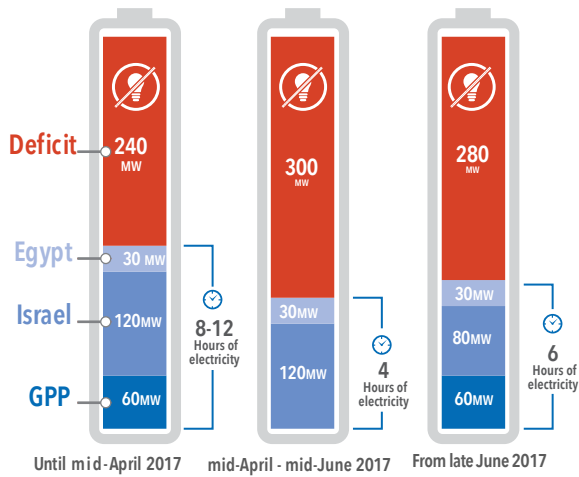
عقب استيلاء حماس على مقاليد السلطة في غزة، خُفض المانحون الرئيسيون تمويلهم للمشاريع الإنسانية والإنمائية في غزة و/أو حددوا شروطاً لتقديمه. وقد أسهم هذا الوضع في توجيه المساعدات إلى القطاعات والمؤسسات التي لا تسيطر حماس عليها، وليس بالضرورة إلى المجالات التي تصل فيها الحاجة إلى المساعدات إلى أقصى درجاتها. وقد أدت القيود الناجمة عن تشريع مواجهة الإرهاب الصادر في بلدان المانحين، إلى جانب السياسة التي تنفذها بعض هذا الجهات بشأن "عدم الاتصال" مع حماس، إلى تشديد القيود على مساحة العمل المتاحة للمنظمات غير الحكومية الدولية في قطاع غزة.

تسبب الانقسام الذي شهده جهاز الخدمة المدنية الفلسطينية في تقليص قدرة المؤسسات المحلية في غزة على تقديم الخدمات الأساسية والاستجابة لحالات الطوارئ وإنفاذ سيادة القانون، مما زاد من حدة الصعوبات التي يواجهها السكان بعمومهم. وفي أعقاب الاستيلاء على مقاليد السلطة في غزة في العام 2007، أجبرت السلطة الفلسطينية آلاف الموظفين العموميين على التوقف عن مزاوله عملهم، واستمروا في تلقي رواتبهم مع ذلك. أما أولئك الذين وظفتهم سلطات حماس بعد ذلك، فلا يحصلون على رواتب منتظمة منذ العام 2014، بينما تم الاقتطاع من الرواتب التي تدفعها السلطة الفلسطينية لموظفيها مؤخراً. وقد زاد من استفحال التغيّب عن العمل، الذي نجم عن أزمة الرواتب، نقص التمويل المرصود للوزارات التي تتخذ من غزة مقراً لها، وازدواجية الوظائف والافتقار إلى خطوط واضحة في الإبلاغ.

تسببت الخلافات التي ثارت حول تمويل الوقود وفرض الضرائب عليه، فضلاً عن تحصيل الفواتير المستحقة على مستهلكي الكهرباء، في تقويض أداء محطة توليد الكهرباء الوحيدة في غزة وأدت إلى توقفها المتكرر عن العمل. ولمواجهة حالات انقطاع الكهرباء الطويلة، يلجأ مقدمو الخدمات إلى مولدات احتياطية يرتبط عملها بمدى توفر الوقود، مع العلم بأنها ليست مصممة للاستخدام المتواصل. وتفرض إسرائيل القيود على استيراد المولدات وقطع الغيار الجديدة. وقد تسبب القرار الذي اتخذته السلطة الفلسطينية مؤخراً بتخفيض المدفوعات المرصودة لتسديد ثمن الكهرباء التي تزودها الشبكة الإسرائيلية في تقادم الأزمة بشكل كبير.

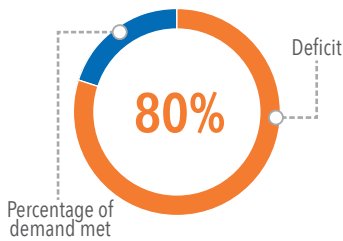
تكدت الخدمات الطبية في غزة أضراراً جمة بسبب انقطاع الكهرباء وتقليص الموازنة التي ترصدها وزارة الصحة في السلطة الفلسطينية لهذه الخدمات. فالمستشفيات باتت تؤجل العمليات الجراحية الاختيارية، وتسرح المرضى منها قبل إتمام علاجهم، وتقلص من أعمال

ELECTRICITY DEMAND/SUPPLY IN MEGAWATTS (MW)

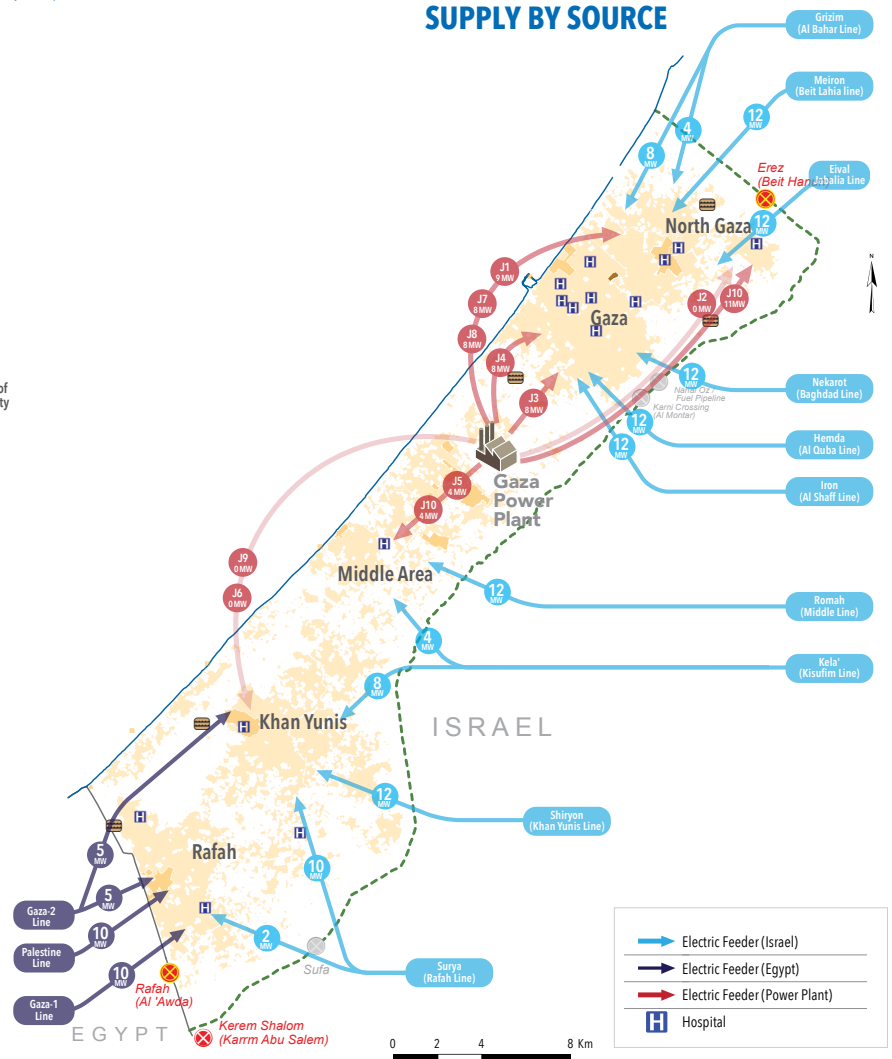


GAZA STRIP TOTAL

450 MW Demand

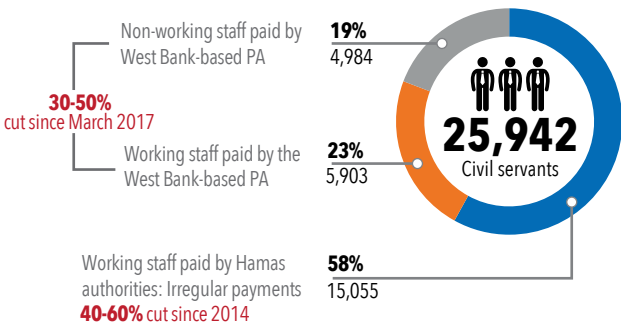


PRE-APRIL 2017 ELECTRICITY SUPPLY BY SOURCE



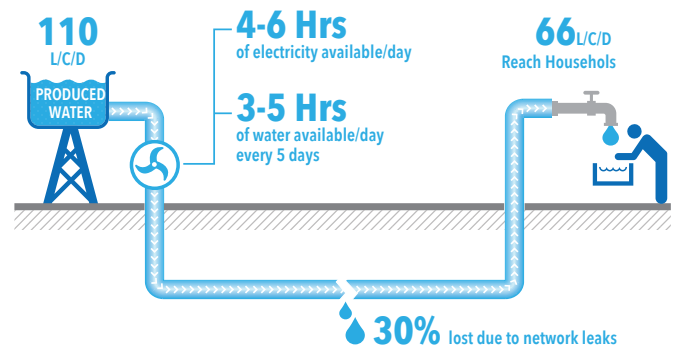
SALARY CUTS

STAFF IN THE HEALTH, EDUCATION AND WATER AND SANITATION SECTORS



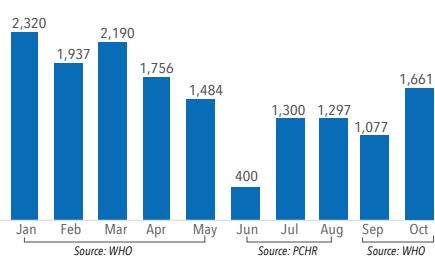
Source: Palestinian Ministry of Finance in Gaza

WATER SUPPLY IN GAZA FROM PRODUCTION TO CONSUMER



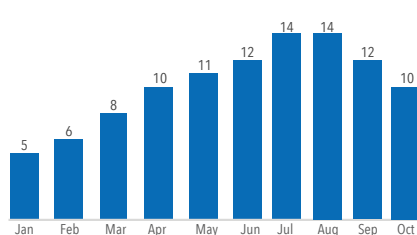
HEALTH

FINANCIAL APPROVALS OF MEDICAL REFERRALS (# OF PATIENTS)* - 2017



* Financial approvals are granted by the West Bank-based Ministry of Health

AVERAGE WAITING TIME FOR E.N.T.* ELECTIVE SURGERY AT SHIFA HOSPITAL (IN MONTHS) - 2017



* ENT: Ear, nose and throat

* Postponement of elective surgeries is a measure adopted by hospitals to cope with the energy shortages.

DIARRHEA CASES AMONG CHILDREN UNDER 3 - 2017



* The incidence of diarrhea is an indicator of the quality of water, sanitation and hygiene services and habits.